٢ – إن الرسالة – الوثيقة المرسلة من محمد جميل يونس، منفذ عام عكا، إلى انطون سعاده في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٩، لا تثبت، بأي حال من الأحوال، اتصال انطون سعاده بالاسرائيليين، بل هي تشير صراحة إلى اتصال منظمة الكتائب والمطران مبارك باسرائيل. وكان النائب العام الاستئنافي قد اعتمد على هذه المذكرة في اتهامه ضد القوميين.

هذا، وقد نفى انطون سعاده الاتهامات الموجهة ضده وضد حزبه ومما قاله: «فإنني اتحدى رئيس الحكومة المتهادنة مع اليهود أن يعطي للنشر الوثائق المزعومة، فإذا كانت لدى الحكومة وثائق في صدد الاتصال باليهود، فانها ولا شك وثائق مشرفة للحزب ومخزية للمتحكمين في رقاب الشعب اللبناني وللطائفيين الذين نملك وثائق عديدة على اتصالاتهم واتصالات جميع الرجعيين والنفعيين باليهود، من بيع اراض إلى بيع خطط سياسية في الحكم تسهل الانتشار اليهودي ومطامع اليهود في التسلط على جنسنا وعلى بلادنا المحبوبة»[٢٧].

وبالرغم من ادعاءات الحكومة اللبنانية ضد القوميين، وبالرغم من محاولتها استمالة حسني الزعيم، تشير الحقيقة إلى عكس ذلك، فقد أكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت بوسويل في تقرير سري، في حزيران (يونيو) ١٩٤٩، أن رئيس الوزراء اللبناني اجتمع به، وأخبره أن حسني الزعيم نفسه يقف وراء مؤامرة انطون سعاده[٢٨]. وبذلك يمكن الكشف عن حقيقة هامة مفادها أن اتهامات الدولة اللبنانية العلنية للحزب القومي بالتعامل مع اسرائيل لم تكن إلا لتأليب الرأيين العام اللبناني والعربي ضده، ومن ثم لتأليب حسني الزعيم ضده أيضا. ونتيجة لاتفاق سري عقد في اواخر حزيران (يونيو)، بين الرئيس بشارة الخوري والرئيس حسني الزعيم تم تسليم انطون سعادة إلى السلطات اللبنانية التي أمرت السلطات القضائية باصدار حكم الاعدام ضده، وهذا ما حدث في فجر التاسع من تموز (يوليو) ١٩٤٩.

والأمر الهام الذي لا بد من أن نذكره، بصدد محاولة القوميين محاربة السلطة اللبنانية، هو أن العديد من الفلسطينيين اللاجئين كانوا قد اشتركوا في تلك المحاولة مع بقية القوميين. واهمية اشتراك الفلسطينيين في تلك العملية تتمثل بشعورهم بأن لبنان على غرار بقية الدول العربية كان مسؤولاً عن نكبة فلسطين، كما أن بعض الممارسات الرسمية بحقهم، كانت كلها مبررات لاشتراكهم في عملية التغيير ليس في لبنان فحسب، وإنما في جميع الدول العربية.

وفي الوقت الذي كانت الدولة فيه تكيل اتهاماتها للقوميين، كان التعامل الرسمي مع الاسرائيليين قد صار واضحا، وكان التغاضي عن الممارسات الصهيونية في جنوب لبنان قد بات أوضح. فقد استمرت الحكومة اللبنانية في عدم اتخاذ وسائل رادعة ضد عمليات التهريب التي كانت تتم من لبنان إلى اسرائيل؛ وعلى سبيل المثال فإن اليهودي داوود محفرة كان أحد أفراد عصابة لتهريب اليهود من بيروت إلى فلسطين، وقد سبق أن حوكم اربع مرات بالتهمة نفسها، وكان في كل مرة يطلق سراحه بسرعة[٢٩]. كما أن القوات